

الكلمات المفتاحية:

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٢ / ٥ / ١٠

التدليس، المحدثين، موازنة، الفريقين.

تاريخ القبول: ٢٠٢٢ / ٥ / ١٧

DOI: 10.57026/mjhr.v2i2.42

تاريخ النشر: ٢٠٢٢ / ١٠ / ١

ملخص البحث:

البحث الموسوم (اضاءات على مفهوم التدليس عند علماء الفريقين) محاولة لتسليط الضوء على مفهوم التدليس وأقسامه، وطرقه، ومراتبه، وكيف أنه شكل ظاهرة وحقيقة واقعة في المصنفات الحديثية لأهل السنة بمختلف مذاهبهم، وما هي الأسباب وراء ذلك مضافاً الى بيان استعمال العلماء لمصطلح التدليس على المستوى التطبيقي، وقد أثمر البحث جملة من النتائج أهمها هو خلو هذه المصنفات الحديثية عند الإمامية من الرواة المدلسين، وإن التدليس في بعض كلمات علماء الإمامية قد يراد به معانٍ أخرى تغيّر ما اصطلح عليه عند أهل الحديث.

مفهوم التدليس عند الحديثين من الفريقين- دراسة موازنة
م. د. محمد عبد الهادي العامري / جامعة وارث الانبياء- كلية العلوم الاسلامية
mohammed.shaker@uowa.edu.iq



The concept of fraud among the modernists of the alfariqayni– a
comparative study

Dr. Mohamed Abdel Hadi Shaker Al Ameri / University of Warith
Alanbiyaa/college of Islamic

Received: 10/5/2022

Keywords:

Accepted: 17/5/2022

Fraud, sender, fraudsters, audience,
balancing.

Published: 1/10/2022

Abstract

The research tagged (Lights on the concept of fraud according to scholars of both groups) is an attempt to shed light on the concept of fraud and its divisions, methods, and levels, and how it formed a phenomenon and a reality in the modern works of Sunnis of their various sects, and what are the reasons behind this in addition to the statement of scholars' use of the term fraud on The applied level, and the research yielded a number of results, the most important of which is that these hadith compilations of the Imamiyyah are free from fraudulent narrators, and that fraud in some of the words of Imami scholars may mean other meanings different from what is used by the people of hadith.

مقدمة البحث

الحمد لله كما هو أهله ومستحقه والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين أبي القاسم محمد (صلى الله عليه واله وسلم) وعلى آله وعترته والأئمة من بعده الطيبين الطاهرين .
أما بعد ..

فكتاب الله تعالى يعد المصدر الأساس من مصادر التشريع الإسلامي والمتواتر صدوراً، ومن بعده عدله وهي السنة المطهرة كما هو مفاد نص حديث الثقلين ، ومن هنا كانت أهمية نصوص المعصوم (عليه السلام) المتمثلة بالحديث الشريف والرواية الصادرة عن النبي وأهل بيته صلوات الله عليهم أجمعين ، فهي ساحة التشريعات الإلهية التي تتكفل بسعادة الإنسان في الدارين .
ثم إن الاختلاف في التراث الحديثي من الأمور المقطوع بها لأسباب متعددة ، وقد يتصف الحديث بأوصاف مختلفة اصطلاحاً عليها علماء الحديث لأجل تمييز الصحيح منها عن السقيم من جهة ، وحفظ الأحاديث الصادرة عن المعصوم وتمييزها عن المكذوب عليه من جهة أخرى ، ومن هذه الأسباب الرئيسية التي أدت الى هذا الاختلاف هي ظاهرة التدليس في عند الراوي فحديثه يكون موضع اهتمام علماء الحديث كونه من الأحاديث التي يصعب تمييزها من جهة سلامة صدورها عن المعصوم (عليه السلام) إلا من الحذق والمتخصص في هذا الفن ، وهو يمثل علة تقدر بالحديث الشريف ، وهو متوافر في الكتب الحديثية التي وصلت إلينا ، فلهذا كانت دراسة التدليس عند الراوي لها أهمية كبرى ؛ وذلك للكشف وتنقية هذه الأحاديث من العلة القاذحة .

إلا أن البحث الموسوم (اضاءات على مفهوم التدليس عند علماء الفريقين) يريد تسليط الضوء على المفهوم وأقسامه وطرقه وأسبابه عند الفريقين ، وكيف أن التدليس شكل ظاهرة وحقيقة واقعة في مصنفات أهل السنة الحديثية دون مصنفات الإمامية ، وما السبب وراء خلو هذه المصنفات - الإمامية - من الرواة المدلسين، هذا مضافاً الى بيان بعض استعمالات مصطلح التدليس في بعض كلمات علماء الإمامية التي قد يتوهم في فهم المراد منها أو قد يراد به معانٍ أخرى تغاير ما اصطلاح عليه عند أهل الحديث ، ومن هنا كانت الحاجة الى تفصيل القول في التدليس ، واقتضت منهجية البحث تقسيمه على أربعة مباحث مسبقة بمقدمة وملتوة بخاتمة ،

فكان المبحث الأول معقود لبيان مفهوم التدليس عند علماء الجمهور، وماهي أقسامه وطرقه ومراتبه ، ويأتي المبحث الثاني لبحث عن اسباب هذا التدليس وحكمه وبم يتميز عن المرسل الخفي ، في حين كان المبحث الثالث مختص ببحث التدليس عند علماء الإمامية ، وبيان أقسامه، واحكامه ، أما المبحث الرابع والأخير فهو لأجل الموازنة بين أقوال علماء الفريقين من جهات متعددة، ثم الخاتمة التي تتوافر على جملة من النتائج التي انتهى اليها البحث، وأخير فالبحث بين أيدي المتخصصين للتصويب ما فيه من خلل ،وسد ما فيه من نقص، وهو جهد لا يرقى للكمال سوى أنه مما مكنني الله سبحانه وتعالى له ،وأعاني عليه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المبحث الأول: مفهوم التدليس عند علماء الجمهور، أقسامه وطرقه ومراتبه

قبل الولوج في بيان مفهوم التدليس وأقسامه فإنه من المناسب أن يرصد البحث بدايات وقوع التدليس في الأحاديث. فالمتتبع لوقوع التدليس في الأحاديث يظهر له أنه بدأ في العصر الثاني من الإسلام وتحديدا طبقة التابعين، فقد قال يعقوب بن سفيان : ((أبو إسحاق رجل من التابعين ، وهو ممن يعتمد عليه الناس في الحديث ، هو والأعمش ، إلا أنهما وسفيان يدلسون ، والتدليس من قديم))^(١)، وربما يعد هؤلاء الثلاثة(أبو إسحاق السبيعي ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وسفيان بن سعيد الثوري) من كبار المدلسين وكان أئمة الحديث على علم ودراية بذلك .

فقد ذكر ابن حنبل (ت: ٢٤١هـ) فقال ((سمعت القواريري يقول كتب وكيع إلى هُشَيْمٍ: بلغني أنك تُفسد أحاديثك بهذا الذي تدلسها فكتب إليه بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كَانَ أستاذك يفعلانه الأعمش وسُفْيَانُ))^(٢)

وقد عمّ التدليس الكوفيين وانتشر في الكوفة ، ومما يؤيد ذلك ما ذكره ابن حنبل (ت: ٢٤١هـ) فقال: ((حدثني أبي قال حدثنا أبو أسامة قال حدثني مفضل عن مُغيرة قال ما أفسد حديث أهل الكوفة إلا أبو إسحاق والأعمش سمعت الشعبي يقول حدثني الحارث وأشهد أنه أحد الكذابين))^(٣) وما أخرجه الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) بإسناده فقال ((سمعتُ عبدَ الرَّحْمَنِ بنَ مَهْدِيٍّ، يقولُ: حَدِيثُ أَهْلِ الكُوفَةِ مَدْخُولٌ))^(٤)

أولاً: تعريف التدليس

لغة: التدليس عند أهل اللغة: الستر، والظلمة، والمخادعة، والخيانة، والقلعة، والخفاء.
 فقالوا (دلس) الدال واللام والسين أصلٌ يدلُّ على سترٍ وظلمة. فالدَّلسُ: دَلَسَ الظَّلامَ. ومنه قولهم:
 لا يُدَالِسُ، أي لا يُخادع. ومنه التَّدْلِيسُ في البيع، وهو أن يبيعه من غير إبانةٍ عن عيبه، فكأنه
 خادعه وأتاه به في ظلامٍ^(٥)، (أَرْضٌ فِيهَا أَدْلَاسٌ مِنْ مَرْتَعِ يَابِسٍ أَوْ رَطْبٍ، وَقَدْ أَدْلَاسَتْ الْأَرْضُ:
 وَذَلِكَ أَنْ يُصِيبَ الْمَالُ مِنْهَا شَيْئاً. وَأَدْلَسَتْ الْأَرْضُ: أَحْضَرَتْ. وَالْأَدْلَاسُ: الْخِلْفُ مِنَ النَّصِي، وَالدَّلْسُ
 مِنَ النَّبْتِ، وَاحِدُهَا دُلْسَةٌ، وَقَدْ تَدَلَسَ الْمَالُ دُلْساً: وَهُوَ لَحْمُ الشَّيْءِ الْقَلِيلِ فِي الْمَرْتَعِ)^(٦) وهو يأتي
 بمعنى القلعة فهو (أصلٌ أَحْرَزَ يدل على القلعة. يقول العرب: تَدَلَسْتُ الطَّعَامَ، إِذَا أَخَذْتَ مِنْهُ قَلِيلاً
 قَلِيلاً. وَأصل ذلك من الأدلاس، وهي من النبات رَبَبٌ ثَوْرِقٌ فِي آخِرِ الصَّيْفِ. يَقُولُونَ: تَدَلَسَ الْمَالُ،
 إِذَا وَقَعَ بِالْأَدْلَاسِ)^(٧).

وقولك فلان (لا يُدالس ولا يوالس قال: لا يدالس: ولا يظلم، ولا يوالس: أي لا يخون لا يوارب)^(٨).
 وتقول: (الدَّلسُ: الظُّمَّةُ، أَتَانَا دَلَسَ الظَّلامَ، وَلَا يُدَالِسُ: أَي لَا يُخْفِي عَلَيْكَ عَيْبَ مَا يَبِيغُهُ إِيَّاكَ
 حَتَّى كَأَنَّهُ يَأْتِيكَ بِهِ فِي الظَّلامِ)^(٩).

أما (التَّدْلِيسُ فِي الْبَيْعِ: كِتْمَانُ عَيْبِ السِّلْعَةِ عَنِ الْمَشْتَرِي، وَالْمُدَالَسَةُ، كَالْمَخَادَعَةِ. يَقَالُ: فَلَان لَا
 يُدَالِسُكَ، أَي لَا يَخَادِعُكَ وَلَا يُخْفِي عَلَيْكَ الشَّيْءَ فَكَأَنَّهُ يَأْتِيكَ بِهِ فِي الظَّلامِ)^(١٠).
 ومما تقدم يظهر أن معنى التدليس هو: الخداع عن طريق الظلمة أو الستر أو الخفاء أو أن يأخذ
 منه قليلاً قليلاً ليخدعه .

اصطلاحاً :

وعند أهل المصطلح والحديث فقد عرفه ابن الصلاح(ت: ٣٤٣ هـ) فقال: “أَنْ يَرُويَ عَمَّنْ لَقِيَهُ مَا لَمْ
 يَسْمَعْ مِنْهُ، مُوهِمًا أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ، أَوْ عَمَّنْ عَاصِرَهُ وَلَمْ يَلْقَهُ مُوهِمًا أَنَّهُ قَدْ لَقِيَهُ وَسَمِعَهُ مِنْهُ، ثُمَّ قَدْ
 يَكُونُ بَيْنَهُمَا وَاحِدٌ وَقَدْ يَكُونُ أَكْثَرُ”^(١١). أو أن الراوي “يروى عن عاصره ما لم يسمعه منه موهِمًا
 سماعه”^(١٢)

إلا أن ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ) لم يرتض شرط المعاصرة فقط بل أضاف شرطاً رئيساً وهو اللقاء، فقال: (بأن الذي يظهر من تصرفات الحذاق منهم أن التدليس مختص باللقى، فقد أطبقوا على أن رواية المخضرمين مثل: قيس بن أبي حازم وأبي عثمان النهدي وغيرهما عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من قبيل المرسل لا من قبيل المدلس)^(١٣).

بمعنى (أن يحدث الرجل عن شيخ قد لقيه وسمع منه بما لم يسمع منه و سمعه من غيره عنه فيري أنه سمعه من شيخه ذلك وإنما سمعه من غيره أو من بعض أصحابه عنه)^(١٤).

والصنعاني (ت: ١١٨٢هـ) نقل كلمات العلماء في سبب التسمية فقال: ذكر "الحافظ ابن حجر إنه مشتق من الدلس وهو الظلام قاله ابن السيد وكأنه أظلم أمره على الناظر لتغطيته وجه الصواب وقال البقاعي إنه مأخوذ من الدلس

بالتحريك وهو اختلاط الظلام الذي هو سبب لتغطية الأشياء عن البصر"^(١٥).
ثم قال أن التدليس معناه الأصلي "هو أن يروى الراوي عن شيخه موهما أنه سمعه منه"^(١٦).

توضيح معنى الإيهام :

تجدر الإشارة الى أن السماع هي إحدى طرق تحمل الحديث ، والراوي فيها يصرح بالسماع بلفظ (أخبرني أو حدثني ، أنبأني ، أو سمعت وقال لي) فهذه ألفاظ لا يحتمل فيها عدم السماع لصراحتها ، إلا أن المدلس هناك يستعمل بعض الألفاظ ليوهم الآخرين بأنه سمع من شيخه فيأتي بألفاظ تحتمل السماع وعدمه كما إذا قال: (عن ، إن ، قال ، حدث ، روى ، ذكر) ، ولأجل ذلك حكم أهل الفن بعدم قبول حديث المدلس مالم يصرح بالسماع من شيخه ، وبخلافه فإنهم لا يقبلوه في ما إذا كان قد ورد بلفظ محتمل للسماع

ثانياً: أقسام التدليس

وهو قسمان^(١٧) :

الأول: تدليس الإسناد

هو أن يروي عن عاصره ما لم يسمعه منه موهماً سماعه قائلاً: قال فلان. أو عن فلان ونحوه وربما لم يسقط شيخه وأسقط غيره ضعيفاً أو صغيراً تحسيناً للحديث.

ويشترط في تدليس الإسناد أمران هما^(١٨) :

- ١- أن يأتي بلفظ محتمل غير كذب مثل عن فلان ونحوه .
- ٢- أن يكون عاصره لأن شرط التدليس إيهام أنه سمع منه ولا يتم إلا بالمعاصرة واللقاء عند شرطه وإذا لم يعاصره زال التدليس وصار كذاباً أو مرسلًا محضاً هذا هو الصحيح المشهور.

مثال :

ويمكن أن يمثل له بما ورد^{١٩} في جامع الترمذي من حديث ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة مرفوعاً لا نذر في معصية وكفارته يمين ثم قال هذا حديث لا يصح لأن الزهري لم يسمعه من أبي سلمة سمعت مجداً يقول روي عن غير واحد منهم موسر بن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة مرفوعاً قال مجداً والحديث هو هذا^(١٩).

الثاني: تدليس الشيوخ

عرفه ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) فقال (وهو: أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه أو يكتيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به، كي لا يعرف)^(٢٠).

مثال :

وقد مثل ابن الصلاح له، فقال: (ما روي لنا عن أبي بكر بن مجاهد الإمام المفسر: أنه روى عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني فقال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ النَّقَّاشِ الْمُفْسِّرِ الْمُفْرِيِّ، فَقَالَ: " حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَنَدٍ "، نَسَبَهُ إِلَى جَدِّ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)^(٢١)..

ثم إن هذا القسم قد أشتهر به (أبو بكر الخطيب فقد كان لهجا به في تصانيفه قال الحافظ ابن حجر ينبغي أن يكون الخطيب قذوة في ذلك وأن يستدل بفعله على جوازه فإنه إنما يعنى على غير أهل الفن وأما أهله فلا يخفى ذلك عليهم لمعرفةهم بالتراجم ولم يكن الخطيب يفعل ذلك إيهاماً الكثرة

فإنه أكثر من الشيوخ والمرويات والناس بعده عيال عليه وإنما يفعل ذلك تفننا في العبارة قال زين الدين ولم يذكر ابن الصلاح حكم من عرف بهذا النوع من التدليس مع ذكره لحكم من دلس تدليس الإسناد كما عرفته^(٢٢).

وقريب من هذا التدليس ، أو هو ما " يلتحق بقسم تدليس الشيوخ: تدليس البلاد، كما إذا قال المصري "حدثني فلان بالأندلس" وأراد موضعا بالقرافة، أو قال "بزقاق حلب" وأراد موضعا بالقاهرة. أو قال البغدادي "حدثني فلان بما وراء النهر" وأراد نهر دجلة. أو قال "بالرقة" وأراد بستانا على شاطئ دجلة. ، أو قال الدمشقي "حدثني بالكرك" وأراد كرك نوح وهو بالقرب من دمشق"^(٢٣).

وقد ذكر الحافظ العراقي (ت: ٨٠٦هـ) بأن هناك (قسما ثالثا من أنواع التدليس وهو شر الأقسام وهو الذى يسمونه تدليس التسوية وقد سماه بذلك أبو الحسن بن القطان وغيره من أهل هذا الشأن وصورة هذا القسم من التدليس أن يجئ المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة فيعمل المدلس الذى سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخه الضعيف ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثانى بلفظ محتمل كالعنفة ونحوها فيصير الإسناد كله ثقات ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه لأنه قد سمعه منه فلا يظهر حينئذ فى الإسناد ما يقتضى عدم قوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل)^(٢٤).

مثال:

ويمكن التمثيل لهذا القسم "بما ذكره أبو محمد بن أبي حاتم فى كتاب العلل قال سمعت أبى وذكر الحديث الذى رواه إسحق بن راهويه عن بقية قال حدثنى أبو وهب الأسدى عن نافع عن ابن عمر مرفوعا لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه فقال أبى إن هذا الحديث له أمر قل من يفهمه روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن إسحق بن أبى فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه و سلم قال وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب وهو أسدى فكانه بقية ونسبه إلى بنى أسد لكيلا يظن له حتى اذا ترك إسحق ابن أبى فروة من الوسط لا يهتدى له قال وكان بقية من أفعل الناس لهذا"^(٢٥).

ولا يقتصر التدليس على ما ذكر، بل هناك أقسام أخرى مضافا لما تقدم ، وهي (٢٦) :

- ١- تدليس العطف : مثل ان يقول الراوي : حدثنا فلان و فلان و هو لم يسمع من الثاني .
- ٢- تدليس السكوت : كأن يقول الراوي : حدثنا أو سمعت ، ثم يسكت برهة ، ثم يقول : هشام بن عروة أو الأعمش موهما انه سمع منهما و ليس كذلك.
- ٣- تدليس القطع : هو أن يحذف الصيغة و يقتصر على قوله -مثلا- الزهري ، عن انس .
- ٤- تدليس صيغ الأداء : و هو ما يقع من المحدثين من التعبير بالتحديث أو الاخبار عن الاجازة موهما للسماع و لا يكون سمع من ذلك الشيخ شيئا .
- و أكثر أنواع التدليس وجودا تدليس الإسناد و الشيوخ .

ثالثاً: طرق التدليس

وعن كيفية التدليس وما يقوم به المدلسون من تنوع طرقهم ، فقد ورد عن الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ) أن طرق التدليس تقع على ستة أجناس وهي (٢٧) :

الجنس الأول : فمن المدلسين من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو فوجه أو دونه إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم - فمنهم من التابعين أبو سفيان طلحة بن نافع و قتادة بن دعامة وغيرهما

مثاله :

أخبرنا الحسن بن محمد بن إسحاق الأزهرى قال : ثنا محمد بن إسحاق قال ثنا محمد بن البراء قال ثنا علي بن المدني قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول كان شعبة يرى أحاديث أبي سفيان عن جابر إنما هو كتاب سليمان الليشكري قال : قلت لـ عبد الرحمن : سمعته من شعبة ؟ قال : أو بلغني عنه.

الجنس الثاني : من المدلسين فقوم يدلسون الحديث فيقولون (قال فلان) فإذا وقع إليهم من ينفر عن سماعتهم ويلج ويراجعهم ذكروا فيه سماعتهم .

مثاله :

أخبرني قاضي القضاة محمد بن صالح الهاشمي قال ثنا أبو جعفر المستعيني قال ثنا علي بن عبد الله المدني قال : قال أبي ثنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معتمر بن سليمان التيمي قال جئت إلى رباح بن زيد فأملى علي كتاب ابن طاؤوس فلما فرغت قلت : سمعته من معتمر ؟ قال : لا ولكن أخرج إلي معتمر كتابا فدفعه إلي قال : وحدثنا أبي قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول سألت سفيان عن حديث إبراهيم بن عقبة في الرضاع فقال : لم أسمعه حدثني معمر عنه .

ثم عقب الحاكم وقال : فقد صح مثل ذلك عن محمد بن إسحاق ويزيد بن أبي زياد و شباك و أبي إسحاق و مغيرة و هشيم بن بشير وفيما حدثونا أن جماعة من أصحاب هشيم اجتمعوا يوما على أن لا يأخذوا منه التدليس ففطن لذلك فكان يقول في كل حديث يذكره حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم فلما فرغ قال لهم : هل دلست لكم اليوم ؟ فقالوا : لا فقال لم أسمع من مغيرة حرفا مما ذكرته إنما قلت حدثني حصين و ومغيرة غير مسموع لي) .

الجنس الثالث : من التدليس قوم دلسوا على أقوام مجهولين لا يدري من هم ومن أين هم

مثال ذلك :

ما أخبرناه الحسن بن محمد بن إسحاق قال ثنا محمد بن أحمد بن البراء قال ثنا علي بن عبد الله قال حدثني حسين الأشقر قال ثنا شعيب بن عبد الله النهمي عن أبي عبد الله عن نوف قال : بت عند علي فذكر كلاما قال ابن المدني فحدثني حسين فقلت لحسين : ممن سمعته ؟ فقال : حدثني شعيب عن أبي عبد الله عن نوف فقلت لشعيب : من حدثك بهذا ؟ قال : أبو عبد الله الجصاص قلت : عن من ؟ قال : عن حماد القصار فلقيت حمادا فقلت : من حدثك بهذا ؟ قال : بلغني عن فرقد السبخي عن نوف ؟ فإذا هو قد دلس عن ثلاثة والحديث بعد منقطع و أبو عبد الله الجصاص مجهول و حماد القصار لا يدري من هو وبلغه عن فرقد و فرقد لم يدرك نوفا ولا رآه .

الجنس الرابع : من المدلسين قوم دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين فغيروا أساميهم وكناهم كي لا يعرفوا .

مثاله :

أخبرني محمد بن صالح الهاشمي قاضي القضاة قال ثنا أبو جعفر المستعيني قال حدثنا عبد الله بن علي المدني قال حدثني أبي قال : كل ما في كتاب ابن جريج أخبرت عن داؤد بن الحصين وأخبرت عن صالح مولى التوأمة فهو من كتب إبراهيم بن أبي يحيى .
ثم عقب وقال: وقد كان الثوري يحدث عن إبراهيم بن هراسة فيقول: حدثنا أبو إسحاق الشيباني قال سليمان الشاذكوني: من أراد التدين بالحديث فلا يأخذ عن الأعمش ولا عن قتادة إلا ما قال (سمعناه) .
الجنس الخامس : من المدلسين قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه .

مثاله :

قال علي : وكان زهير و إسرائيل يقولان عن أبي إسحاق إنه كان يقول ليس أبو عبيدة حدثنا ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن النبي صلى الله عليه و سلم في الإستنجاء بالأحجار الثلاثة قال ابن الشاذكوني : ما سمعت بتدليس قط أعجب من هذا ولا أخفى قال أبو عبيدة لم يحدثني ولكن عبد الرحمن عن فلان عن فلان ولم يقل حدثني فجاز الحديث وسار .
ثم عقب الحاكم على هذا الجنس وقال: ومن هذه الطبقة جماعة من المحدثين المتقدمين والمتأخرين مخرج حديثهم في الصحيح إلا أن المتبجر في هذا العلم يميز بين ما سمعوه وما دلسوه .

الجنس السادس : من التدليس قوم روا عن شيوخ لم يروهم قط ولو يسمعون منهم إنا قالوا قال فلان فحمل ذلك عنهم على السماع وليس عندهم عنهم سماع عال ولا نازل .

مثال ذلك :

أخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمذان قال حدثنا إبراهيم بن نصر قال ثنا أبو الوليد الطيالسي قال حدثني صاحب لي من أهل الري يقال له أشرس قال : قدم علينا محمد بن إسحاق فكان

يحدثنا عن إسحاق بن راشد فقدم علينا إسحاق بن راشد في فجعل يقول (ثنا الزهري) و ثنا (الزهري) قال فقلت له : أين لقيت بن شهاب ؟ قال : لم ألقه مررت ببيت المقدس فوجدت كتابا له .

رابعاً: مراتب وطبقات المدلسين

والمدلسون كثيرون، وفيهم الضعفاء والثقات؛ كالحسن البصري، وحמיד الطويل، وسليمان بن مهران الأعمش، ومجد بن إسحاق والوليد بن مسلم، وقد رتبهم الحافظ إلى خمس مراتب:
الأولى - من لم يوصف به إلا نادراً؛ كیحیی بن سعید .

الثانية - من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في "الصحيح"؛ لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى؛ كسفيان الثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة؛ كسفيان بن عيينة.
الثالثة - من أكثر من التدليس غير متقيد بالثقات؛ كأبي الزبير المكي.
الرابعة - من كان أكثر تدليسه عن الضعفاء والمجاهيل؛ كبقية بن الوليد.
الخامسة - من انضم إليه ضعف بأمر آخر؛ كعبد الله بن لهيعة^(٢٨) .

وقد ذكر الحاكم النيسابوري بعض من دلس أو امتنع عن التدليس ، ثم بعد ذلك ذكر طبقات أئمة الحديث الذين تورعوا عن التدليس فقد قال : (أني أدل على جملة يهتدي إليها الباحث عن الأئمة الذين دلسوا والذين تورعوا عن التدليس : وهو أن أهل الحجاز والحرمين ومصر والعوالي ليس التدليس من مذهبهم وكذلك أهل خراسان والجبال وإصبهان وبلاد فارس وخوزستان وما وراء النهر لا يعلم أحد من أئمتهم دلس وأكثر المحدثين تدليسا أهل الكوفة ونفر يسير من أهل البصرة فأما مدينة السلام بغداد فقد خرج منها جماعة من أئمة الحديث مثل أبي النضر هاشم بن القاسم و أبي نوح عبد الرحمن بن غزوان و أبي كامل مظفر بن مدرك و أبي مجد يونس بن مجد المؤدب .
وأن طبقات غير المدلسين هم :

الطبقة الأولى: من أهل بغداد(مثل أبي النضر هاشم بن القاسم و أبي نوح عبد الرحمن بن غزوان و أبي كامل مظفر بن مدرك و أبي مجد يونس بن مجد المؤدب)لا يذكر عنهم وعن أقرانهم من الطبقة الأولى التدليس

الطبقة الثانية : بعدهم الحسن بن موسى الأشيب و سريج بن النعمان الجوهري و معاوية بن عمرو الأزدي و المعلى بن منصور وأقرانهم من هذه الطبقة لم يذكر عنهم التدليس.

الطبقة الثالثة : إسحاق بن عيسى بن الطباع و منصور بن سلمة الخزاعي و سليمان بن داؤد الهاشمي و أبو نصر عبد الملك بن عبد العزيز التمار لم يذكر عنهم وعن طبقتهم التدليس.

الطبقة الرابعة : منهم مثل الهيثم بن خارجة و الحسن بن موسى و خلف بن هشام و داؤد بن عمر الضبي لم يذكر عنهم وعن طبقتهم التدليس .

الطبقة الخامسة : مثل إمام الحديث أحمد بن حنبل ومزكي الرواة يحيى بن معين و صاحب المسند أبي حيثمة زهير بن حرب و عمرو بن محمد الناقد لم يذكر عن واحد منهم التدليس.

الطبقة السادسة والسابعة : فلم يذكر عنهم ذلك إلا أبي بكر محمد بن محمد سليمان الباغندي الواسطي : فحدثني أبو علي الحافظ قال كنت يوما عند أبي بكر بن الباغندي وهو يملئ علي فقال لي أبو يزيد عمرو بن يزيد الجرمي فأمسكت عن الكتابة ثم أعاد ثانيا ثم قال : حديث سرار بن مجشر فقلت : قد أغناك الله عنه يا أبا بكر فقد حدثناه أبو عبد الرحمن النسائي قال حدثنا أبو يزيد فإن أخذ أحد من أهل بغداد التدليس فعن الباغندي وحده (٢٩) .

المبحث الثاني: اسباب التدليس وحكمه وفرقه عن المرسل الخفي

أولاً: أسباب التدليس

التدليس لا يقتصر على الضعفاء والمجروحين كونه -عند بعضهم- قادح في العدالة لأنه من الكذب، وإنما يصدر أيضاً من الثقات وليس بقادح في العدالة كونه - عند بعضهم- من الإرسال ، وهناك جملة من الأسباب والأغراض التي دعت الراوي الى التدليس

فقد ذكر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) الأسباب التي دعت الثقات والضعفاء الى التدليس ، ثم بدأ بالثقات وقال لهم فيها أغراض لا تضر ،منها(٣٠):

١- الاختصار ، وكان تدليسهم بمنزلة روايتهم المرسل ولهذا كانوا إذا سئلوا أحالوا على الثقات فلم يكن ذلك قادحا وفي تاريخ ابن أبي حيثمة عن الأعمش قال " قلت لابراهيم إذا حدثتني عن

عبد الله فأسند لي قال إذا قلت " قال عبد الله " فقد سمعته من غير واحد من أصحابه وإذا قلت " حدثني فلان " فقد حدثني فلان "

٢- مخافة ترك الحديث بمعنى : ألا يترك الحديث وأن يعلو بذكره الشيخ دون من دونه لصحة روايته عنه غير هذا وتحققه أن الثقات حدثونا به عنه

٣- وقوع بينه وبين المروي عنه فيحمله على إبهامه وألا يصرح باسمه المشهور ولم تحمله ديانته على ترك الحديث عنه كما صنع البخاري في حديثه عن محمد بن يحيى الذهلي لما جرى بينه وبينه فمرة يقول " حدثنا محمد " لا زيد ومرة يقول " حدثنا محمد بن خالد " فنسبه إلى جده الأعلى ومرة يقول " حدثنا محمد بن عبد الله " فنسبه إلى جده الأدنى وهذه الأغراض كلها غير قاذحة للعلم بأنهم متحققون بصحة الحديث في الجملة وعلى هذه الأسباب ينزل ما سبق من التدليس من الثقات المذكورين

وعليه فقد يقع التدليس من بعض الأكابر(من جهة وثوقهم بصحة الحديث واستغناء بشهرة الحال قال الشمني يحتمل أن يكون قد سمع الحديث من جماعة من الثقات وعن ذلك الرجل فاستغنى بذكره عن ذكر أحدهم أو ذكر جميعهم لتحققه بصحة الحديث فيه كما يفعل المرسل^(٢١))
ثم ذكر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) التدليس الذي يصدر عن الضعفاء ، وقال لهم فيها أغراض ، وكلها قاذحة ، منها^(٢٢) :

- ١- قوم رووا الحديث عن ضعيف أو مجهول عن الشيخ فسكتوا عنه واقتصروا على ذكر الشيخ إذ عرف سماعهم منه لغير هذا الحديث
- ٢- منها قوم رووا الحديث عن ضعفاء لهم أسماء أو كنى مشهورة عرفوا بها فلو صرحوا بأسمائهم المشهورة وكناهم المعلومه لم يشتغل بحديثهم فأتوا بالإسم الحامل وبالكنية المجهولة ليهبوا الأمر ولئلا يعرف ذاك الراوي وضعفه فيزهد في حديثهم
- ٣- ومنها قوم رووا عن ضعيف له كنية يشاركه فيها رجل مقبول الحديث وقد حدث عنهما جميعا فيطلق الحديث بالكنية لئلا يدخل الإشكال أو يقع على السامع اللبس ويظن أنه ذاك القوي وقد يفعل الرتبة الأولى بعض الثقات كما نسب لأعمش ونحوه

ويمكن تلخيص الأسباب التي أدت بالرواة الى التدليس بما يأتي :

- ١- ضعف الشيخ المدلس عنه، أو كونه ليس بثقة.
- ٢- الأنفة من الرواية عن حدثه لكونه أصغر من الراوي عنه، أو لأن وفاته تأخرت وشارك المحدث عنه في السماع منه جماعة دونه في السماع منه.
- ٣- كثرة الرواية عنه، فلا يجب الإكثار من ذكر اسمه على صورة واحدة إيهاماً لكثرة الشيوخ.
- ٤- إيهام علو الإسناد، فتدليس شيخ أو شيخين يجعل من الإسناد عالياً بعد إن كان نازلاً.
- ٥- الخوف من عدم أخذ الحديث وانتشاره مع الاحتياج إليه.
- ٦- إيهام السامع بأن الراوي قد تحمل عن شيوخ كثيرين.
- ٧- كان بعض المدلسين يجدون في التدليس متعة نفسية، فلا تحلو لهم الدعاية إلا بهذا الضرب من الرواية المبهمة يخوضون فيه متساهلين ثم يندمون ويتوبون، قيل لهشيم بن بشير: ما يحملك على التدليس؟ فقال: (إنه أشهى شيء) .

ثانياً: حكم التدليس عند علماء الجمهور:

قبل بيان حكم التدليس عند العلماء ينبغي الوقوف على كلمات العلماء في وصف التدليس ، فقد ذمه كثير من العلماء وقالوا عنه بأنه ضرب من الكذب وأنه أشد من الزنا وغيرهما من الأوصاف . فقد ذكر الحاكم النيسابوري(ت: ٤٠٥هـ) أنه قال : “حدثنا أبو سهل أحمد بن محمد بن زياد النحوي ببغداد قال ثنا أحمد بن بشر المرثدي قال حدثنا خالد بن خراش قال سمعت حماد بن زيد يقول المدلس متشعب بما لم يعط أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بطة الإصبهاني قال ثنا محمد بن عبد الله بن رسته الإصبهاني قال ثنا سليمان بن داؤد المنقري قال سمعت عبد الصمد بن عبد الوارث يحدث عن أبيه قال : التدليس نل قال سليمان : التدليس والغش والغرور والخداع والكذب يحشر يوم تبلى السرائر في نفاذ واحد” (٣٣) .

وقال الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ): إن (التدليس للحديث مكروه عند أكثر أهل العلم وقد عظم بعضهم الشأن في ذمه وتبجح بعضهم بالبراءة منه فمما حفظنا عن كان يكرهه ويذمه) (٣٤) ، ثم ذكر بعضاً من أقوال أهل الحديث في ذم التدليس وهي كما يأتي (٣٥) :

- ١- ما أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله بن بشران المعدل قال أنا علي بن محمد بن أحمد المصري قال ثنا عمر بن عبد العزيز بن مقلاص قال: سمعت أبي يقول سمعت الشافعي يقول قال شعبة بن الحجاج : التدليس أخو الكذب
- ٢- أخبرنا أبو جعفر محمد بن جعفر بن علان الوراق قال أنا أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي قال ثنا الحسن بن علي قال ثنا بندار قال ثنا غندر قال سمعت شعبة يقول : التدليس في الحديث أشد من الزنا ، ولأن أسقط من السماء أحب إلي من أن أدلس
- ٣- أخبرنا أبو بكر البرقاني قال أنا محمد بن عبد الله بن خميرويه الهروي قال أنا الحسين بن إدريس قال ثنا بن عمار قال سمعت المعافى يقول سمعت شعبة يقول : لأن أزني أحب إلي من أدلس، فقلت له يا أبا مسعود ما تقول أنت في التدليس ، قال أدنى ما فيه التزين .
- ٤- أخبرني أبو القاسم الأزهري قال ثنا عبد الرحمن بن عمر الخلال قال ثنا محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبه قال ثنا جدي قال سمعت سليمان بن حرب يقول سمعت جرير بن حازم يقول : وذكر التدليس والمدلسين فعابه وقال أدنى ما يكون فيه انه يرى الناس انه سمع ما لم يسمع .
- ٥- وقال [يعقوب بن شيبه] ثنا جدي قال سمعت الحسن بن علي يقول سمعت أبا أسامة يقول: خرب الله بيوت المدلسين ما هم عندي الا كذابون .
- ٦- أخبرنا إبراهيم بن محمد بن سليمان الأصبهاني المؤدب قال أنا أبو بكر بن المقرئ قال ثنا علي بن محمد الرقي قال ثنا الميموني قال ثنا خالد بن خدش قال قال سمعت حماد بن زيد يقول : التدليس كذب ثم ذكر حديث النبي صلى الله عليه و سلم المتشعب بما لم يعط كلابس ثوبي زور قال حماد ولا أعلم المدلس الا متشعبا بما لم يعط .
- ٧- أخبرنا أبو سعد الماليني قال أنا عبد الله بن عدي الحافظ قال سمعت عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن بكر بن الربيع بن مسلم امام مسجد أبي خليفة يقول سمعت محمد بن موسى السواق يقول قال بن الشاذكوني لما حضرته الوفاة : اللهم ما اعتذرت فاني لا أعتذر أني قذفت محصنة ولا دلست حديثا قال عبد الرحمن وذكر خصلة أخرى فنسيتها .

٨- أخبرني الحسن بن أبي طالب قال أنا أحمد بن محمد بن عمران قال ثنا أحمد بن محمد بن أبي حامد صاحب بيت المال قال سمعت عباسا الدوري يقول حدثني بعض أصحابنا قال قال عبد الرزاق قدمت مكة فمكثت ثلاثة أيام لا يجيئني أصحاب الحديث فمضيت وطفت وتعلقت بأستار الكعبة وقلت: يا رب مالي أكذاب أنا أمدلس انا قال فرجعت الى البيت فجأوني (٣٦)

ثم بين حقيقة التدليس وكيف أنه متضمن للإرسال ،وبعدها شرع في بيان الحكم على المدلس وذهاب عدالته ورد وروايته ، فقال "إلا أن التدليس الذي ذكرناه متضمن للإرسال لا محالة من حيث كان المدلس ممسكا عن ذكر من بينه وبين من دلس عنه وإنما يفرق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه فقط وهو الموهن لأمره فوجب كون هذا التدليس متضمنا للإرسال والإرسال لا يتضمن التدليس لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه ولهذا المعنى لم يذم العلماء من أرسل الحديث ودموا من دلسه و التدليس يشتمل على ثلاثة أحوال تقتضي ذم المدلس وتوهينه فأحدها ما ذكرناه من إيهامه السماع ممن لم يسمع منه وذلك مقارب للإخبار بالسماع ممن لم يسمع منه ، والثانية عدوله عن الكشف إلى الاحتمال وذلك بخلاف موجب الورع والأمانة ، والثالثة أن المدلس إنما لم يبين من بينه وبين من روى عنه لعلمه بأنه لو ذكره لم يكن مرضيا مقبولا عند أهل النقل فلذلك عدل عن ذكره ، وفيه أيضا أنه إنما لا يذكر من بينه وبين من دلس عنه طلبا لتوهيم علو الإسناد والأنفة من الرواية عن حدثه وذلك خلاف موجب العدالة ومقتضى الديانة من التواضع في طلب العلم وترك الحمية في الإخبار بأخذ العلم عن أخذه ، والمرسل المبين بريء من جميع ذلك" (٣٧)

وبناء على ما تقدم فإن رواية المدلس عند العلماء قد تقبل وقد لا تقبل بحسب تفسيرهم للتدليس، وقد اختلف العلماء في قبول رواية المدلس" فذهب فريق من أهل الحديث والفقهاء إلى أن التدليس جرح وأن من عرف به لا يقبل حديثه مطلقا وقيل يقبل وذهب الجمهور إلى قبول تدليس من عرف أنه لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة وإلى رد من كان يدلس عن الضعفاء وغيرهم حتى ينص على سماعه بقوله سمعت أو حدثنا أو أخبرنا" (٣٨) .

و يكون وقد يكون الباعث على التدليس لبعض الناس غرض فاسد مثل إخفاء السماع من الشيخ لصغر سنه أو عدم شهرته وجاهه عند الناس) (٣٩).

ومن المعاصرين من تتبع أقوال العلماء فوجد الاختلاف على أقوال أربعة ، وهي (٤٠) :
الأول : لا تقبل رواية المدلس ، سواء صرح بالسماع أم لا ، حكاه ابن الصلاح عن فريق من أهل الحديث والفقهاء ، وهذا مبني على القول بأن التدليس نفسه جرح تسقط به عدالة من عرف به . وهذا الذي استظهره على أصول مذهب الإمام مالك القاضي عبد الوهاب في الملخص .

الثاني : قبول رواية المدلس مطلقاً ، وهو فرع لمذهب من قبل المرسل ونقله الخطيب البغدادي عن جمهور من قبل المراسيل ، وحكاه الزركشي عن بعض شارحي أصول البيهقي من الحنفية . وبنوا هذا على ما بنوا عليه قبول المرسل ؛ من أن إضراب الثقة عن ذكر الراوي تعديل له ، فإن من مقتضيات ثقته التصريح باسم من روى عنه إذا كان غير ثقة .

الثالث : إذا كان الغالب على تدليسه أن يكون عن الثقات فهو مقبول كيفما كانت صيغة التحديث ، وإن كان عن غير الثقة هو الغالب رد حديثه حتى يصرح بالسماع ، حكاه الخطيب عن بعض أهل العلم ، ونقله الزركشي عن أبي الفتح الأزدي .

الرابع : التفصيل بين أن يروي بصيغة مبينة للسماع ، فيقبل حديثه ، وبين أن يروي بصيغة محتملة للسماع وغيره فلا يقبل . وهذا الذي عليه جمهور أهل الحديث وغيرهم وصححه جمع ، منهم : الخطيب البغدادي وابن الصلاح وغيرهما .

ثالثاً: الفرق بين الحديث المدلس والمرسل الخفي

عرف ابن الصلاح(ت: ٦٤٣هـ) التدليس(تدليس الإسناد) بأنه: (أن يروي عن لقيه ما لم يسمعه منه، موهما أنه سمعه منه. أو عن عاصره ولم يلقه، موهما أنه قد لقيه وسمعه منه. ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر) (٤١).

وابن حجر العسقلاني(ت: ٨٥٢هـ) أعترض على هذا التعريف بأنه خلط بينه وبين الإرسال الخفي، فقد أعترض على(قوله :- عن عاصره و لم يلقه - بأنه ليس من التدليس ، بل هو من المرسل الخفي إذ قال :((و التحقيق فيه التفصيل :وهو أن من ذكر بالتدليس أو الإرسال إذا ذكر بالصيغة

الموهمة عن لقيه فهو تدليس ، أو عن أدركه و لم يلقه فهو المرسل الخفي ، أو عن لم يدركه فهو مطلق الارسال)^(٤٢) .

بناء على ذلك يكون :

تدليس الاسناد: أن يروي الراوي عن لقيه و سمع منه ما لم يسمعه .

المرسل الخفي: ان يروي الراوي عن عاصره و لم يلقه .

فأن(الفرق بين المُدَّلسِ والمُرْسَلِ الخفيّ دقيقٌ حصَلَ تحريزه بما ذكِرَ هنا : وهو أنّ التَّدليسَ يختصُّ بمن روى عن عَمَّنْ عُرِفَ لقاؤُهُ إِيَّاهُ ، فأَمَّا إنْ عاصَرَهُ ولم يُعَرَفْ أَنَّهُ لِقِيَهُ ؛ فَهُوَ المُرْسَلُ الخَفيّ ،ومن أَدخَلَ في تعريف التَّدليسِ المُعاصِرَةَ ، ولو بغير لُقي ؛ لزمَهُ دُخولُ المُرْسَلِ الخَفيّ في تعريفه .والصَّوابُ التَّفريقُ بينهما)^(٤٣) .

ومما تقد يظهر أنّ كل حديث مدلس فهو مرسل ولا عكس ، فالمرسل لا يتضمن التدليس ؛ "لأن الإرسال للحديث ليس بإيهام من المرسل كونه سامعا ممن لم يسمع منه وملاقيا لمن يلقه إلا أن التدليس الذي ذكرناه متضمن الإرسال لامحالة لامسك المدلس عن ذكر الوساطة ، وإنما يفارق حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمعه فقط وهو الموهن لأمره فوجب كون التدليس متضمنا للإرسال والإرسال لا يتضمن التدليس لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه ولهذا لم يذم العلماء من أرسل يعني لظهور السقط وذموا من دلس"^(٤٤)

المبحث الثالث: التدليس عند علماء الإمامية ، أقسامه احكامه

أولاً: تعريف التدليس

عرّف الشيخ الطوسي(ت: ٤٦٠هـ) التدليس الاصطلاحي وهو في معرض ذكر القرائن التي تدل على صحة أخبار الآحاد أو على بطلانها وما يرجح به الاخبار بعضها على بعض فقال : (التدليس هو : أن يذكره باسم أو صفة غريبة ، أو ينسبه إلى قبيلة ، أو صناعة وهو بغير ذلك معروف ، فكل ذلك لا يوجب ترك خبره)^(٤٥) ، والمقصود منه هو تدليس الشيوخ ،(وهو قسم من أقسام التدليس) وحكمه كما سيأتي الكراهة .

والشهاد الثاني(ت: ٩٦٥هـ) عرف المدلس (المدلس - بفتح اللام- واشتقاقه من : الدلس بالتحريك، وهو: اختلاط الظلام .سمي بذلك : لاشتراكهما في الخفاء، حيث أن الراوي لم يصرح بمن حدثه ، وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه . ، كما يظهر من قوله: وهو ما أخفى عيبه) (٤٦)
مفهوم التدليس في روايات الإمامية
وردت لفظة (التدليس) في روايات الأئمة (عليهم السلام) ويراد بها المعاني اللغوية للتدليس - المتقدمة- وقد استعملها الفقهاء كمصطلح فقهي يراد به إخفاء العيب أو المخادعة ، التمويه ، وإخفاء الحق ، فقد استعمل هذا المصطلح في باب النكاح تحت عنوان (التدليس بالنكاح) ، (تدليس الماشطة) ، وفي البيع ايضا ، فجعلوا الخيار (لمن اشترى ، وقد أخفى البائع العيب في السلعة) ، فسمي بـ(خيار التدليس) ، وفي الحقيقة أنها تكشف عن المعاني اللغوية ، وهي تختلف عن التدليس الاصطلاحي عند المحدثين ، وهو خارج عن محل البحث .
ثم إن المتتبع للروايات التي جاءت في الكتب الحديثية والرواة الذين نقلوها لنا ، يجدها خالية - بحدود ما تتبعناه- من المدلسين والتدليس بالمعنى الاصطلاحي عند المحدثين بجميع أقسامه .

ثانياً: أقسام التدليس

إن علماء الإمامية لم يخرجوا عن تقسيمات علماء الجمهور للتدليس، فالشهاد الثاني (ت: ٩٦٥هـ) جعله على قسمين(٤٧) :

الأول : تدليس الإسناد

وهو أن يروي عن لقيه أو عاصره ، ما لم يسمعه منه ، على وجه يوهم أنه سمعه منه ، وله صورتان :

الأولى : ومن حقه . ، أي : حق المدلس وشأنه ، بحيث يصير مدلسا " لا كذابا " . ، أن لا يقول: حدثنا، أولاً : أخبرنا ، وما أشبههما ، لأنه كذب . ، بل ، يقول : قال فلان ، أو عن فلان . ، ونحوه : كحدث فلان ، وأخبر ، حتى يوهم أنه أخبره والعبارة أعم من ذلك ، فلا يكون كاذبا " .
الثانية : وربما لم يسقط المدلس شيخه الذي أخبره ، ولا يوقع التدليس في ابتداء السند ، لكن ، يسقط من بعده ، رجلا " ضعيفا " أو صغير السن ، ليحسن الحديث بذلك .

إلا أن الشيخ حسين عبد الصمد (ت: ٩٨٤هـ) عدّ هذا القسم من التدليس من أقسام من
(التعليل) و (القطع) و (الارسال)^(٤٨)

الثاني: تدليس الشيوخ

هو أن يروي عن شيخ ، حديثاً " سمعه منه ، ولكن لا يجب معرفة ذلك الشيخ ، لغرض من الأغراض ، فيسميه ، أو يكنيه باسم أو كنية غير معروف بهما ، أو ينسبه إلى بلد أو قبيلة غير معروف بهما ، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف .

وذكر المحقق الداماد(ت: ١٠٤١هـ) قسماً ثالثاً، فقال: (الثالث: ما يقع في مكان الرواية مثل : - سمعت فلاناً وراء النهر- و - حدثنا بما وراء النهر - موهماً أنه يريد بالنهر جحان ، أو جيحون ، وإنما يريد بذلك نهراً آخر ، و جحان نهر بالشام ، و جيحون نهر بلخ المعروف الذي وراءه بلاد ماوراء النهر المعروفة ، على ما قاله الجوهري)^(٤٩)

ثالثاً: حكم التدليس عند علماء الإمامية

حكم علماء الإمامية على التدليس بأنه مذموم ومكروه بل ربما يصل الى درجة الحرمة عند بعضهم ، ويمكن بيان ذلك كما يأتي :

١ - - تدليس الإسناد:

قال الشهيد الثاني (ت: ٩٦٥هـ) في هذا النوع بأنه (مذموم جداً، لما فيه من إيهام اتصال السند ، مع كونه مقطوعاً، فيترتب عليه أحكام غير صحيحة . ، حتى قال بعضهم : التدليس أخو الكذب، وفي جرح فاعله بذلك : قولان، بمعنى : أنه إذا عرف بالتدليس ، ثم روى (حدثنا) غير ما دلس به ، ففي قبوله خلاف)^(٥٠).

وهذا ما ذهب اليه والد الشيخ البهائي حسين عبد الصمد (ت: ٩٨٤هـ) أيضاً فقد وصفه بأنه ، (مكروه جداً " بين أهل الحديث ، حتى قال بعضهم : من عرف به صار مجروحاً " مردود الرواية . أما لو قال (سمعت) أو (حدثني) وعلم أنه ليسمع منه كان ذلك جرحاً " لا محالة . ولو احتمال سماعه منه لم يحكم عليه بالتدليس حملاً للمسلم على الصحة)^(٥١) .

لكن اعترض على ذلك شارح الوجيزة حسن الصدر (ت: ١٣٥١هـ) بأن هذا القسم من التدليس محرم لا مكروه كما ظن^(٥٢) .

٢- تدليس الشيوخ

حكم الشهيد الثاني(ت: ٩٦٥هـ) على هذا القسم بأنه (أخف ضرراً من الأول . ، لان ذلك الشيخ من الاغراب به : إما أن يعرف ، فيترتب عليه ما يلزمه ، من ثقة أو ضعف . ، أولاً " يعرف ، فيصير الحديث مجهول السند ، فيرد . لكن ، فيه تضييع للمروي عنه ، وتوعير لطريق معرفة حاله ، فلا ينبغي للمحدث فعل ذلك . ونقل : أن الحامل لبعضهم على ذلك ، كان منافرة بينهما اقتضته ، ولم يسع له ترك حديثه ، صونا " للدين . ، وهو عذر غير واضح^(٥٣) ، وهكذا والد الشيخ البهائي حسين عبد الصمد (ت: ٩٨٤هـ) إذ قال (وكراهته أخف من الأول ، وسبب الكراهة فيه توعر طريق معرفته . ويختلف الحال في كراهته بحسب غرضه ، ككون المدلس ضعيفا " أو صغيرا " أو سمع منه كثيرا " فامتنع من تكراره لئلا يسمح أو نحو ذلك)^(٥٤) .

فكونه أخف ضرراً ؛ لان (الشيخ مع ذلك التدليس به ، إما أن يُعرف ، فيعلم ما يلزمه من ثقة أو ضعف ، أولاً ، فيصير الحديث به مجهول السند ، فيردّ عند من يقول باشتراط ثبوت العدالة في قبول الرواية كالعلامة في النهاية)^(٥٥)

المبحث الرابع: الموازنة بين أقوال علماء الفريقين

يمكن بيان كلمات علماء الفريقين في التدليس والموازنة بينها من جهات عدة ، وهي كما يأتي :

أولاً: من جهة التعريف وأقسامه

لا يخفى على أهل الاختصاص من أنّ التعريف الاصطلاحي للتدليس عند الفريقين هو بمعنى واحد وإن اختلفت الألفاظ وصياغة العبارة .

إلا أن الجميع يختلف في قيوده سعة وضيقاً ، فبعض قد اشترط في التعريف قيد اللقاء ليحمله الفارق بينه وبين الحديث المرسل الخفي ، وبعضهم لم يعتبر قيد اللقاء والمعاصرة ، وإنما الاعتبار بإيهام السماع أو صراحته فنصف الأول من التدليس والثاني من الإرسال الخفي ، في حين يرى بعض أن الحد في ذلك هو اعتبار المعاصرة دون قيد السماع

اما من جهة أقسامه فالجميع يتفق على أنّ تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ هما القسمان الرئيسان وهما الأكثر شيوعا ووقوعا في المصنفات الحديثية ، في حين ذكر بعضهم أقساما أخرى لم يذكرها الآخرون ، من قبيل: تدليس العطف ، وتدليس السكوت ، وتدليس القطع ، وتدليس صيغ الأداء .

ثانياً: من أسبابه والحكم عليه

إنّ علماء الفريقين قد شخص الدواعي والأسباب بما جعل الحكم يكون في بعض الأحيان تبعا للاسبب أو الغرض ، إلا أنه يمكن القول أنّ الحكم من قبل علماء الجمهور يكون منصباً على الأحاديث التي يكون رواها من غير الإمامية لاشتمال بعض اسانيدھا على مدلسين ، ومن هنا اختلفوا في الحكم على الحديث المدلس بين القبول، او الرد، او التفصيل تبعا لتفسيرهم لحقيقة التدليس .

أما علماء الإمامية فحكمهم أيضاً يوافق ما ذهب اليه علماء الحديث من أهل السنة من أنه من الكذب وأنه مذموم ومكروه ومحرم

ثالثاً: من جهة الرواة المدلسين

اما من هذه الجهة فالفارق واضح وجلي بين علماء الفريقين ، فقد تقدم أنّ المدلسين كثيرون ، وفيهم الضعفاء والثقات؛ كالحسن البصري، وحמיד الطويل، وسليمان بن مهران الأعمش، ومحمد بن إسحاق والوليد بن مسلم، وغيرهم، وقد وقع التدليس في روايات أهل السنة في مختلف المذاهب والتدليس موجود في - ما يطلق عليه - الصحيحين ، والسنن الأربعة ، والمسانيد والمصنفات بصورة واضحة وجلية لأسباب ودواعي مختلفة، واحتاج علماءهم للتمييز بين الرواة المدلسين وغير المدلسين بغية الاعتماد على مروياتهم أو ردها

في حين يظهر من مرويات الإمامية خلو أسانيدھا من الرواة المدلسين ، ولم تصف كلمات الرجاليين في ترجمتهم للرواة الإمامية بوصف التدليس في حق بعضهم .

وإنّ السبب وراء خلو حديث الإمامية من التدليس الذي عرف به مذهب أهل السنة في مختلف المذاهب هو أنهم اعتمدوا تدوين الحديث وكتابته وتناقله فيما بينهم من خلال الكتب والأصول

والمصنفات استنادا إلى المروي عن الإمام الصادق عليه السلام (اكتبوا فإنكم لا تحفظون حتى تكتبوا)، فلذا دونوا الأحاديث في الكتب والقراطيس والأصول، إذ تلاحظ في تراجم الرواة الشيعة أن لهذا الراوي مثلا أصلاً من الأصول وذلك له كتاب وثالث له مصنف، وهكذا، فكان الطابع العام الذي يميّز رواة الشيعة عن غيرهم هو اعتماده في حفظ الأحاديث على هذه الطريقة، وهي طريقة تيسر معرفة ضبط الحديث وإتقانه ومعرفة ما إذا شابه نقص أو زيادة أو تدليس أو نحو ذلك. ونظرة عجلى في فهرست النجاشي والطوسي يتضح ذلك جليا.

وهذه الطريقة لم تكن موجودة عند علماء أهل السنة، إذ كانوا يتلقون الحديث سماعاً ولم يعتمدوا تدوين الحديث وكتابته وإدائه من خلال الكتب والمصنفات فهذا يكون من الطبيعي ظهور المدلسين في مروياتهم بكثرة حتى احتيج الى تشخيصهم والحكم على مروياتهم لتنقية تراثهم من السقيم والعليل .

رابعاً: من جهة التطبيق والاستعمال

يظهر أنّ اطلاق لفظ التدليس والحكم على الحديث المدلس بالرد أو القبول من قبل علماء أهل السن في مختلف مذاهبهم هو استعمال لما اصطلح عليه عند المحدثين .
إلا أنه يمكن القول أن بعض الأعلام من الفقهاء والمحدثين من علماء الإمامية قد يستعمل لفظ التدليس ويريد به معان أخرى غير ما اصطلح عليه عند أهل الحديث، كأن يقول: هناك تدليس، أو مدلسون في روايات أهل البيت (عليهم السلام)، وربما هذه المعاني يمكن إرجاعها الى:

١- معنى الإرسال

٢- الوضع

٣- الضعف

واليك جانبا من هذه الاستعمالات، وهي:

١- ما ذكره الشيخ المفيد (ت: ٤١٣ هـ) في روايات من حرم المتعة، فقد نقل قول العامة في الزهري من جهة كونه من المدلسين فقال: (وأسنده الزهري وقد طعن ابن عزم في الزهري، وقال نافع:

الزهري ساقط الحديث وكان عند نقاد الأثر شديد التدليس (٥٦)، وهذا واضح من الشيخ المفيد من أنه نقل المصالح لا أنه استخدم المصطلح .

٢- ما أخرجه الشيخ الصدوق (ت: ٣٨١هـ) بسنده فقال : "روى أبو بكر الحضرمي ، وكليب الأسدي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه " حكى لهما الآذان فقال : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على خير العمل ، حي على خير العمل ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، لا إله إلا الله ، وإقامة كذلك . ولا بأس أن يقال في صلاة الغداة على أثر حي على خير العمل الصلاة خير من النوم " مرتين للتقية" (٥٧) .

عقب الشيخ الصدوق بعد ذكر هذه الرواية : "هذا هو الاذان الصحيح لا يزداد فيه ولا ينقص منه ، والمفوضة لعنهم الله قد وضعوا أخباراً وزادوا في الاذان " محمد وآل محمد خير البرية " مرتين ، وفي بعض رواياتهم بعد أشهد أن محمداً رسول الله " أشهد أن علياً ولي الله " مرتين ، ومنهم من روى بدل ذلك " أشهد أن علياً أمير المؤمنين حقا " مرتين ، ولا شك في أن علياً ولي الله وأنه أمير المؤمنين حقا وأن محمداً وآله صلوات الله عليهم خير البرية ، ولكن ليس ذلك في أصل الاذان ، وإنما ذكرت ذلك ليعرف بهذه الزيادة المتهمون بالتفويض ، المدلسون أنفسهم في جملتنا" (٥٨) . وواضح أن الشيخ الصدوق حين ذكر (المدلسون) أراد معنى الوضاعين الكذابين ، فهي بالتالي أخبار (التي فيها " محمد وآل محمد خير البرية " مرتين ، وغيرها) ضعيفة ومردودة .

فهذا نقل الشهيد الأول (ت: ٨٧٦هـ) كلام الشيخ الطوسي في ذلك فقال : (قال الشيخ : وإما ما روي في شواذ الاخبار من قول : ان علياً ولي الله وآل محمد خير البرية ، مما لا يعمل عليه في الاذان ، ومن عمل به كان مخطئاً ، وقال في المبسوط : لو فعل لم يأت به) (٥٩) .

٣- جمال الدين أحمد بن طاووس (ت: ٦٧٣هـ) صاحب كتاب بشرى المحققين عَدَّ رواية الشيخ الطوسي في التهذيب أنها تدليس ، ففي مسألة ما يميّز بها دم الحيض عن دم القرحة ، وردت روايتان مختلفتان ومدرك هذا الخلاف هي المرفوعة ، فأحدى الروايتين وردت في نسخة الكافي

للشيخ الكليني وهي (عن محمد بن يحيى رفعه عن أبان قال : قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : فتاة منّا بها قرحة في جوفها ، والدّم سائل لا تدري من دم الحيض أو من دم القرحة ، فقال : مرّها فتستلق على ظهرها ، ثم ترفع رجليها ، ثم تستدخل إصبعها الوسطى ، فإن خرج الدم من الجانب الأيمن فهو من الحيض ، وإن خرج من الجانب الأيسر فهو من القرحة)^(٦١) .

وأما الرواية الأخرى فقد وردت عن الشيخ في التهذيب ومفادها : إن خرج الدم من الجانب الأيمن فهو من القرحة ، وإن خرج من الجانب الأيسر فهو من الحيض^(٦١) .

وقد ذكر الشهيد الثاني (ت:) قائلاً : (واعترضها السيد جمال الدين بن طاووس صاحب البشرى بعد اعترافه بوجودها في بعض نسخ التهذيب بأن ذلك تدليس)^(٦٢) .

لكن الشهيد الثاني اعترض على وصفها بالتدليس فقال : (وفيه إن التدليس إنما يكون في إسناد دون المتن كما يروى عن لقيه ولم يسمع منه موهما أنه سمع منه أو يروى عن عاصره ولم يلقه موهما أنه لقيه وسمع منه)^(٦٣)

ثم يعقب الشهيد الثاني بأن الصحيح أن يقال : إن الرواية مضطربة ، فإن الاضطراب كما يكون في السند يكون في المتن أيضا ، وهذا ما سار عليه المحقق في المعبر والشهيد في الدروس^(٦٤) ونحن لا نعرف ماذا أراد ابن طاووس من (التدليس) ؟ فهل أراد التدليس بالمعنى الاصطلاحي عند المحدثين أو غير ذلك ؟ أو أنه أراد الدس والوضع ؟ . ومما يؤيد ذلك :

أولا : أن الشهيد الثاني جعل التدليس مختصا بالسند دون المتن ، وظاهر الأختلاف بين الروایتين إنما وقع في المتن دون السند .

ثانيا : ما ذكره المحقق الداماد (ت: ١٠٤١هـ) إذ قال : (ثم إن صاحب البشرى سمى مثل ذلك الاضطراب تدليسا . وليس بصحيح ، فهو إما سهو منه ، أو اصطلاح آخر غير ما عليه المحدثون)^(٦٥) .

٤- وردت رواية (في باب مس الحديد)، نقلها ابن الشهيد الثاني محمد بن الحسن(ت: ١٠٣٠هـ) ، وهي (أخبرني الشيخ رحمه الله عن أبي القاسم جعفر بن محمد ، عن محمد بن يعقوب ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن محمد الحلبي قال : سألت

أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون على طُهر يأخذ من أظفاره أو شعره أيعيد الصلاة ؟ قال : لا ، ولكن يمسح رأسه وأظفاره بالماء قال : قلت : فإنهم يزعمون أنّ فيه الوضوء ، فقال : « إن خاصموكم فلا تخاصموهم وقولوا : هكذا السنّة»^(٦٦) .

ثم عقب على هذه الرواية فقال : (وجدت الآن كلاماً لبعض المتأخرين وهو : أنّ محمد بن إسماعيل هذا ابن بزيع ، وقد صرح به في التهذيب ، وأمّا كلام ابن داود : إنّ في لقاء الكليني له نظراً من جهة التاريخ . فهو جيد ، لكن الاستدلال به على الإرسال وعدم صحة الرواية استدلال بنفي الخاص على نفي العام ، فإنّ طريق التحمل والرواية لا ينحصر في الملاقاة ، وحينئذ فلا يعدل عن ظاهر الكليني فإنه روى عنه أكثر من أن يُعدّ ، ويبعد عن العدل مثله في صورة الإرسال ، وهو معدود من التدليس لا يكاد يظن بمثله)^(٦٧) . وهنا الأمر واضح أيضاً من أن التدليس قد استعمل بمعنى الإرسال .

٥- وفي موضع آخر أيضاً ذكر ابن الشهيد الثاني في بحثه عن محمد بن خالد البرقي قال : (أما ما قاله العلامة نقلاً عن ابن الغضائري - : من أنّ محمد بن خالد يروي عن الضعفاء كثيراً ويعتمد المراسيل ؛ فلا أرى وجهاً لذكر اعتماده على المراسيل ، (لأنّ) هذه مسألة اجتهادية لا تقدر في حال الرجال ، واحتمال أنّ يرد باعتماده على المراسيل أنّه يرسل أو يروي مرسلاً معتقداً صحته ، فهو يرجع إلى التدليس ، على أنّ هذا الاحتمال يوجب الخلل في نقل أصحابنا عنه : أنّه كان يعمل بالمراسيل في مسائل الأصول ، إذ الظاهر من كلامهم أنّه اجتهد في هذا)^(٦٨) . وهنا كذلك أرجع التدليس الى الإرسال .

٦- ومن العلماء من استعمل (التدليس) ولم يرد منه المصطلح عند أهل الحديث ، وإنما أراد منه معنى الكذب والوضع والدس فقد ورد عن الشيخ الأنصاري انه قال : (والحاصل أنه لا ينبغي التوقف في العمل بالأخبار المخالفة لعموم الكتاب في زماننا هذا لاستلزامه حدوث شرع جديد كما لا يخفى على من تدرب فلا بد من حمل تلك الأخبار على الأخبار المخالفة على وجه المبينة ولا ينافي قلتها في زماننا لأن جوامع الأخبار الموجودة عندنا إنما هو بعد التهذيب فلعلها كانت كثيرة في تلك الأزمنة قبل التهذيب لا يقال إنه لا داعي إلى جهة الأخبار المبينة للعلم بكذبها فلا يقع بها

التدليس المقصود من دسّ كذايين لأنا نقول لا ينحصر الداعي في التدليس بل يحتمل أن يقصد بالجعل الإبطل وإسناد الأباطيل إليه كما يومي إليه جملة من الأخبار على ما لا يخفى على المتتبع فيها^(٦٩) ، ومما يؤيد ذلك أنه نقل عن الشيخ الانصاري ما يدل على المعنى غير الاصطلاحي ، (فإن هناك دعوى وجود العلم الإجمالي بوقوع التدليس في الطرق ، وقد تعرّض لها الشيخ الأنصاري (رحمه الله) في رسائله في مبحث حجّية خبر الواحد قبل دليل الإسناد ، وجمع فيها عدّة شواهد وقرائن من كتاب الكشّي والنجاشي وفهرست الشيخ الطوسي على وقوع مثل هذا التدليس ، نظير ما هو موجود في الكشّي بأسانيد بعضها معتبر كما في قوله (عليه السلام) : " قد كان المغيرة بن سعيد يكذب على أبي " و " دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي " ، ونظير ما يرويه عن يونس بن عبد الرحمن أنّه قد روى عن جَمّ غفير من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) ثمّ عرضها على أبي الحسن الرضا (عليه السلام) فحكم الإمام (عليه السلام) على العديد منها إنّها ممّا كُذّب على أبي عبد الله (عليه السلام) ، إلى غير ذلك ممّا تسالم الرجاليون على بعض الرواة أنّهم من الوضّاعين ممّن قد وقعوا في أسانيد الروايات^(٧٠) .

ومما تقدم يظهر ان علماء الإمامية استعملوا مصطلح التدليس في معان مختلفة كالإرسال والوضع والدس والضعف والخفاء .

خاتمة البحث

ومما تقدم يمكن بيان أهم النتائج التي انتهى إليها البحث وهي كما يلي :

- ١- مصطلح التدليس في الحديث عند العلماء على معنى. إلا أنهم يختلفون في قيوده سعة وضيقاً
- ٢- فارق التدليس عن الإرسال الخفي عند العلماء قد يكون بقيد المعاصرة واللقاء ، وقد يكون بإيهام السماع والتصريح به .
- ٤- أقسام التدليس كثيرة ربما تصل الى ستة أو سبعة أقسام ، لكن المشهور منها اثنان : تدليس الإسناد والشيوخ .
- ٥- خلو اسانيد مرويات الإمامية من الرواة المدلسين بخلاف مرويات أهل السنة والجمهور .

- ٤- الرواة الموصوفون بالتدليس على مراتب ، فمنهم من يوصف به نادرا ،ومنهم من يحتمل فيه ، ومنهم المشهور في ذلك ، ومنهم المنزهون عنه ، وأكثر الرواة تدليسا أهل الكوفة ونفر قليل من أهل البصرة .
- ٥- الحكم على الحديث المدلس يتفاوت عند العلماء من جهة القبول والرد تبعا لتفسيرهم لحقيقة التدليس .
- ٦- ورد في كلمات بعض علماء الإمامية استعمال التدليس في معنى مغاير لما اصطلح عليه عند الحديثين ، من قبيل الوضع والدس والإرسال والضعف .

هوامش البحث

- (١) الفسوي ، ابو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، المعرفة والتاريخ ٢ / ٦٣٣ .
- (٢) احمد بن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال ، ٢ / ٢٦١ .
- (٣) العلل ومعرفة الرجال، ١ ، ٤٤٢ .
- (٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، ٢ / ٢٨٧ .
- (٥) ابن فارس معجم مقاييس اللغة ، ٢ / ٢٤١ .
- (٦) صاحب بن عباد ، المحيط في اللغة ، ٢ / ٢٥١ .
- (٧) ابن فارس معجم مقاييس اللغة ، ٢ / ٢٤١ .
- (٨) الأزهري ، تهذيب اللغة، ٤ / ٢٦٤ .
- (٩) الفراهيدي ، العين ، ٣ / ٥٨ .
- (١٠) الجوهرى ، الصحاح في اللغة ، ١ / ٢١٠ .
- (١١) : معرفة أنواع علوم الحديث، (مقدمة ابن الصلاح) ، ٧٣ .
- (١٢) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث ، ٣٩ .
- (١٣) النكت على كتاب ابن الصلاح ، ١ / ١٥٩ .
- (١٤) الفهري ، محمد بن عمر بن محمد بن عمر رشيد أبو عبد الله ، السنن الأبين والمورد الأيمن في المحاكمة بين الإمامين في السن ، ١٢٤ .
- (١٥) الصنعاني ، محمد بن إسماعيل الأمير الحسنى ، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، ١ / ٣٤٦ .
- (١٦) م. ن. .
- (١٧) ابن شرف النووي ، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث ، ١ / ٣٤ .
- (١٨) ينظر : الصنعاني ، محمد بن إسماعيل الأمير الحسنى ، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، ٣٥٠ / ١ .

- (١٩) ابن الملقن ، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري ، المقنع في علوم الحديث ، ١٥٤ .
- (٢٠) مقدمة ابن الصلاح ، ٧٤ .
- (٢١) مقدمة ابن الصلاح ، ٧٤ .
- (٢٢) الصنعاني ، محمد بن إسماعيل الأمير الحسنی ، توضیح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ١ / ٣٩٦ .
- (٢٣) ابن حجر العسقلاني ، النكت على كتاب ابن الصلاح ، ٢ / ٦٥١ .
- (٢٤) العراقي ، الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ، ١ / ٩٥ .
- (٢٥) م. ن. .
- (٢٦) ماهر ياسين فحل ، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء ، ١٤ .
- (٢٧) ينظر : أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، معرفة علوم الحديث ، ١ / ١٦٤ .
- (٢٨) العثيمين ، محمد بن صالح ، مصطلح الحديث ، ٩ .
- (٢٩) أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، معرفة علوم الحديث ، (بتصرف) ، ١ / ١٦٤ .
- (٣٠) ظ : أبو عبد الله بدر الدين النكت على مقدمة ابن الصلاح ، ٢ / ١٣٠ .
- (٣١) الدهلوي ، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الحنفي ، مقدمة في أصول الحديث ، ٤٩ .
- (٣٢) ظ : أبو عبد الله بدر الدين النكت على مقدمة ابن الصلاح ، ٢ / ١٣٠ .
- (٣٣) أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، معرفة علوم الحديث ، ١ / ١٦٤ .
- (٣٤) الكفاية في علم الرواية ، ١ / ٣٥٥ .
- (٣٥) م. ن. (بتصرف) ، ١ / (٣٥٥ - ٣٥٧) .
- (٣٦) الكفاية في علم الرواية (بتصرف) ، ١ / ٣٥٥ - ٣٥٧ .
- (٣٧) م. ن. ، ٣٥٧ .
- (٣٨) الدهلوي ، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري ، مقدمة في أصول الحديث ، ١ / ٤٧ .
- (٣٩) م. ن. ، ١ / ٤٨ .
- (٤٠) ماهر الفحل ، بحوث في المصطلح
- (٤١) مقدمة ابن الصلاح ، ١ / ١٣ .
- (٤٢) ابن حجر ، النكت ، ٢ / ٤٠ .
- (٤٣) العسقلاني ، ابن حجر ، نُزْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نُخْبَةِ الْفِكْرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ ، ٢٠ .
- (٤٤) السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ، فتح المغيبي شرح ألفية الحديث ، ١ / ١٨١ .

- (٤٥) العدة في أصول الفقه ، ١ / ١٥٤ .
(٤٦) الشهيد الثاني ، الرعاية في علم الدراية ، ١٤٥ .
(٤٧) م. ن. (بتصرف) .
(٤٨) ظ: وصول الأخبار إلى أصول الأخبار ، ١١٤ .
(٤٩) الراوشح السماوية ، ٢٦٩ .
(٥٠) الشهيد الثاني ، الرعاية في علم الدراية ، ١٤٥ .
(٥١) وصول الأخبار إلى أصول الأخبار ، ١١٤ .
(٥٢) حسن الصدر ، نهاية الدراية ، ٢٩٦ .
(٥٣) الشهيد الثاني ، الرعاية في علم الدراية ، ١٤٥ .
(٥٤) العاملي ، وصول الأخبار إلى أصول الأخبار ، ١١٤ .
(٥٥) المحقق الداماد ، الراوشح السماوية ، ٢٧١ .
(٥٦) خلاصة الإيجاز ، ٣٣ .
(٥٧) الصدوق ، من لا يحضره الفقيه ، ١ / ٢٩١ .
(٥٨) من لا يحضره الفقيه ، ١ / ٢٩١ .
(٥٩) ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة ، ٣ / ٢٠٢ .
(٦٠) الكافي ، ٣ / ٩٥ .
(٦١) ينظر : تهذيب الأحكام ، ١ / ٣٨٦ .
(٦٢) روض الجنان في شرح ارشاد الأذهان ، ٦١ .
(٦٣) م. ن. .
(٦٤) م. ن. .
(٦٥) الراوشح السماوية ، ٢٧٥ .
(٦٦) محمد بن الحسن ، استقصاء الإعتبار في شرح الإستبصار ، ٨٤ .
(٦٧) م. ن. ، ٨٥ .
(٦٨) محمد بن الحسن ، استقصاء الإعتبار في شرح الإستبصار ، ١ / ٩٦ .
(٦٩) مطارح الأنظار ، ٢١٢ .
(٧٠) التبريزي ، محمد صالح ، بحوث في مباني علم الرجال (محاضرات السيد محمد السند) ، ٣٦ .

قائمة المصادر والمراجع

- خير ما يبتدأ به القرآن الكريم
- الأزهرى ، أبو منصور محمد بن أحمد (ت: ٣٧٠هـ) .

- ١- تهذيب اللغة ، اشراف محمد عوض مرعب ، تعليق : عمر سلامي ، عبد الكريم ، دار احياء التراث العربي ، الطبعة الاولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
 - الجوهرى ، اسماعيل بن حماد(ت: ٣٩٣ هـ).
- ٢- الصحاح ، تحقيق : أحمد عبد الغفور العطار ، دار العلم للملايين - بيروت - لبنان ، الطبعة الرابعة ، (١٤٠٧ - ١٩٨٧م) .
 - الجديع ، عبد الله بن يوسف
 - تحرير علوم الحديث ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
 - بن حنبل أبو عبد الله أحمد بن محمد بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)
 - العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني ، الرياض ، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م
 - الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، (ت: ٤٦٣ هـ) .
- ٣- الكفاية في علم الرواية ، تحقيق : أحمد عمر هاشم ، دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م .
- ٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، تحقيق: محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض
 - الداماد ، محمد باقر الحسيني الأسترآبادي(ت: ١٠٤١هـ)
- ٤- الرواشح السماوية، تحقيق : غلام حسين فيصريهها ، نعمة الله الجليلي ، دار الحديث للطباعة والنشر الطبعة : الأولى، ١٤٢٢-١٣٨٠ش
- السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن(ت: ٩١١هـ) .
- ٥- فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، دار الكتب العلمية - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ .
- ٦- التوضيح الأبهري لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، تحقيق : عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري ، مكتبة أصول السلف - السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨
- الصدوق ، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي(ت: ٣٨١هـ) .
- ٧- من لا يحضره الفقيه ، تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة ، الطبعة الثانية .
 - ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) .
- ٨- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح ، عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطبي)، دار المعارف .
 - الصنعاني ، الأمير ، أبو إبراهيم ، عز الدين محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني (ت: ١١٨٢هـ) .
- ٩- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، تحقيق أبو عبد الرحمن ، صلاح بن محمد بن عويضة ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

- الطوسي ، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) .
١٠- العدة في أصول الفقه ، تحقيق : محمد رضا الانصاري القمي ، مكتب الاعلام الاسلامي ، ١٣٨٩ هـ.
- ١١- تهذيب الأحكام ، تحقيق وتعليق : السيد حسن الموسوي الخراسان ، دار الكتب الإسلامية - طهران الطبعة الثالثة ، ١٣٦٤ ش .
- العاملي (الشهيد الثاني) ، زين الدين بن علي بن أحمد الجبعي (ت: ٩٦٥ هـ) .
١٢- الرعاية في علم الدراية ، إخراج وتعليق وتحقيق : عبد الحسين محمد علي بقال ، نشر : مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم المقدسة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨ هـ ق .
- ١٣- روض الجنان في شرح ارشاد الأذهان (طبق) ، مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث - قم المشرفة
- العاملي ، حسين بن عبد الصمد (ت: ٩٨٤ هـ) .
١٤- وصول الأخبار إلى أصول الاخبار ، تحقيق : عبد اللطيف الكوهكمري ، نشر : مجمع الذخائر الإسلامية - قم ، التاريخ : ١٠٤١ هـ .
- العاملي (الشهيد الأول) ، محمد بن جمال الدين مكي الجزيني (ت: ٧٨٦ هـ) .
١٥- ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة ، نشر وتحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، قم ، الطبعة : الأولى - محرم ١٤١٩ هـ .
- ابن عباد ، صاحب ، اسماعيل (ت: ٣٨٥ هـ) .
١٦- المحيط في اللغة ، تحقيق : محمد حسن ال ياسين ، مطبعة المعارف ، بغداد ، الطبعة الاولى ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ابن عثيمين ، محمد بن صالح بن محمد (ت: ١٤٢١ هـ) .
١٧- مصطلح الحديث ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٣٠ هـ .
- العراقي ، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن (ت: ٨٠٦ هـ)
١٨- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان ، دار الفكر للنشر والتوزيع - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .
- العسقلاني ، ابن حجر شهاب الدين أبو الفضل ، أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي ، الكناني ، الشافعي (ت: ٨٥٢ هـ) .
١٩- النكت على كتاب ابن الصلاح ، حققه وعلق عليه: مسعود عبد الحميد السعدني ، محمد فارس ، دار الكتاب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ .
- ٢٠- نزاهة النظر في شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، تحقيق : عبد الكريم الفيضلي ، الدار النموذجية والمطبعة العصرية ، بيروت - صيدا ، ١٤٢٥ هـ - ٣٠٠٥ م .

- ٢١- النكت على نزهة النظرفي توضيح نخبة الفكر ، علي حسين بن علي بن عبد الحميد الحلبي الاثري ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية - الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٣٢ هـ .
- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن زكريا (ت: ٣٩٥ هـ) .
 - ٢٢- معجم مقاييس اللغة ، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون ، نشر مكتب الاعلام الاسلامي ، ١٤٠٤ هـ .
 - الفحل ، ماهر ياسين .
 - ٢٣- أثر علل الحديث في إختلاف الفقهاء ، دار عمار ، عمان- الأردن ، الطبعة الأولى ، (١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م) .
 - الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت: ١٧٥ هـ) .
 - ٢٤- كتاب العين ، تحقيق: مهدي المخزومي ، إبراهيم السامرائي ، مؤسسة دار الهجرة ، ايران ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩ هـ .
 - الفسوي يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي ، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧ هـ) المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
 - الفهري ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر رشيد
 - ٢٥- السنن الأبين والموارد الأيمن في المحاكمة بين الإمامين في السن ، تحقيق : صلاح بن سالم المصراطي ، : مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧
 - الكليني، محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩ هـ)
 - ٢٦- الكافي، صححه علي اكبر الغفاري، دارالكتب الاسلامية، طهران، ٣ (١٣٨٨ هـ).
 - محمد بن الحسن بن الشهيد الثاني(ت: ١٠٣٠ هـ)
 - ٢٧- استقصاء الإعتبار في شرح الإستبصار، تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة : الأولى، (ربيع الثاني ١٤١٩)
 - المفيد (ت: ٤١٣ هـ)
 - ٢٨- خلاصة الإيجاز، تحقيق : الشيخ علي أكبر زماني نژاد ، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان ، الطبعة : الثانية ، (١٤١٤ - ١٩٩٣ م)
 - ابن الملقن، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري
 - ٢٩- المقنع في علوم الحديث ، تحقيق : عبد الله بن يوسف الجديع ، دار فواز للنشر - السعودية، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ
 - النووي ، أبو زكريا يحيى بن شرف الدمشقي (ت: ٦٧٦ هـ).

- ٣٠- التقريب والتيسير لاحاديث البشير النذير(عن نسخ قديمة منها اثنتان منقولتان من أصل المصنف) ، شرح وتحقيق : أحمد بن فارس السلوم ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية - الرياض ، الطبعة الاولى ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .
النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت:٤٠٥ هـ)
٣١- معرفة علوم الحديث ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة وتصحيح السيد معظم حسين ، منشورات دار الأفاق الحديث - بيروت ، الطبعة : الرابعة ، (١٤٠٠ - ١٩٨٠ م)